



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 514 نوفمبر 2025، جمادى الأولى 1447 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

التضحيات لم تتوقف والأهداف ثابتة والنصر آت

ما بين السجن والإعدام يعيش المواطنون في الجزيرة العربية والبحرين في قلق واضطراب، ورغبة في التغيير. لكن هذا التغيير ممنوع في القاموس الغربي الذي ربط مصالحه بالأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة. وما أكثر ما يردد الإعلام الغربي عن ضرورة استمرار الوضع لضمان الاستقرار الذي يضمن تلك المصالح. ومن المؤكد أن أبناء المنطقة أكثر حرصاً من غيرهم على أمن منطقتهم واستقرارها، ولكنهم يرون أن ذلك لا يتحقق بالاستبداد والديكتاتورية. وإن بدا وجود شيء من ذلك فإنه حالة مؤقتة لا تصمد أمام تحديات التطور وضرورة التغيير الإيجابي. ففي ظل الاستبداد لا تستطيع الشعوب ممارسة حقها في الرقابة والمحاسبة، لأن الحاكم المتجبر يرى نفسه فوق البشر ولا يسمح لصوت ناقد أو رأي مختلف. ولضمان بقائه يتخلى عن السيادة للقوى الأجنبية في مقابل ضمان بقائه في الحكم. هذه المعادلة ليست جديدة، بل هي من أبرز سمات الاستبداد والديكتاتورية. ولذلك لم يتوقف نضال الشعوب عبر التاريخ من أجل استرداد حقوقها المسلوبة وعلى رأسها الرقابة والمحاسبة. فحين يشعر الحاكم أنه بأمن من انتقادات المواطنين، فإنه يمارس ما يشاء ولو كانت تلك الممارسة ضد رغباتهم. فمثلاً لو كان هناك شيء من الحرّة والشراكة السياسية، فهل سيسمح شعب البحرين للعصابة الخليفية بالتخلى عن قضية فلسطين والتحالف مع الاحتلال؟ هل سيرضى الشعب أن تبقى أرضه مستباحة من قبل القوات الأجنبية؟ هل كان سيكتفي بمشاهدة ما يحدث من اضطهاد وإبادة لإخوته في الدين والعروبة والإنسانية بدون أن يستطيع دعمهم ووقف معاناتهم؟

مع استمرار الممارسة الخليفية بسجن الأطفال والشباب وأخزمهم علي حبيب بواصل السعوديون مسلسل الإعدامات بدون توقف، وكان آخر الضحايا السعودي من المنطقة الشرقية محمد آل عمار والمصريان محمد سعد وعمر شريف. بهذه الأساليب تأمل أنظمة الاستبداد الاستمرار في الحكم، بدلاً من سعيها لطمأنة المواطنين وتحفيز الأمل لديهم بأن مستقبلهم سيكون أمناً في ظل هذا الحكم. إن عقلية الاستبداد خطيرة في منطلقاتها وأساليبها وآثارها. فهي لا تؤمن بقداسة النفس الإنسانية ولا بحقوق البشر ولا باستخدام الرأفة والمنطق لاستمالة الآخرين من أجل خلق مجتمع مستقر وقادر على العطاء. وفي ظل تدفق أموال النفط إلى خزانات الدول الخليجية راجت لدى الحكم فكرة شريفة مفادها أن تلك الأموال تستطيع شراء البشر ومواقفهم، كما تشتري مواقف الدول الأخرى الطامعة في خيرات المنطقة. لدى هذا النمط من الحكم قناعة بأن القوة أساس الملك، وليس العدل. وهذا منسجم مع منطق ميكافيللي الذي نصح الأمير باستخدام القوة كأساس لاستقرار ملكه. هذه الفلسفة هي التي توجّه حكمانا اليوم، ولذلك لا يكاد يمر أسبوع بدون أن يكون هناك شهداء يعلّقون على المشانق أو تمزّق أجسادهم برصاصات الإعدام، كما حدث لعدد من أبناء البحرين قبل بضع سنين. فما أخطر عقلية الحكم المؤسس على الفلسفة الميكافيللية التي تربط بقاء الحاكم بعنفه وشراسته وليس بعدله وديمقراطيته.

ولأن شعب البحرين يؤمن بقيم الحب والتعاون والأخوة الدينية والعربية والإنسانية، فإنه لا يستطيع التغاضي عما يحدث لإخوته في ظل الاحتلال، ويرفض أن يطبع العلاقات معه، ويتحدّى العصابة الحاكمة بتظاهراته ومسيراته التي لا تتوقف. إنها الإنسانية التي تتجلى في نفوس أحرار البلاد، وترفض التعطيم على الحقائق بأساليب التضييل والتشويش والإلهاء بصغائر الأمور. فالإنسانية تتجاوز حدود التباين أيًا كان شكلها. وحتى الاختلاف الديني لا يبرّر التفاسع عن نصرة الآخرين المختلفين دينياً. بل أن هذا الدين يدفع أتباعه لحماية الإنسان والحيوان والبيئة، والمشاركة الفاعلة في إعمار الأرض. فالإسلام دين الله ورسالته للإنسانية جمعاء. والله سبحانه وتعالى يساوي بين المخلوقين ولا يميز بينهم في الحقوق الأساسية خصوصاً حق الحياة والطعام والشراب والمأوى.

البقية على صفحة 8



أعلنت وزارة الداخلية السعودية يوم الخميس 9 أكتوبر أنها أقدمت على تنفيذ حكم الإعدام بحق معتقل الرأي الناشط محمد آل عمار، استناداً إلى محاكمات اتسمت بانعدام الشفافية، وإلى تهم مكرّرة سبق أن استخدمتها السلطات ضد عشرات الناشطين،



* وفي يوم الاثنين 20 أكتوبر كزّرت الجريمة ونفذت حكم القتل حداً بحق المعتقل عبدالله محمد الدرازي من أبناء بلدة القطيف. جاء ذلك بعد اتهامه زوراً وإدانته بـ"ارتكاب جرائم إرهابية" وتأسيس تنظيم يهدف إلى زعزعة الأمن

* أصدر القضاء الخليفى في 30 سبتمبر حكماً بالسجن المؤبد بحق المعتقل حسن الساري. وفي مساء الثلاثاء 30 سبتمبر، اعترضت مليشيات مدنية مدعومة بقوات أمنية مرتزقة سيارة نقل كلاً من أحمد علي حبيب وأحمد فاضل حبيب ورضا ياسر.

* وفي الأسبوع الأول من أكتوبر اعتقلت القوات الأمنية المرتزقة الشباب حسن نصر الله بعد مطاردة في شوارع سترة، رغم عدم وجود أي فعاليات احتجاجية في المنطقة حينها.

* اعتقلت الأجهزة الأمنية يوم الجمعة 3 أكتوبر الفتى أبا الفضل شاكور الموالى من أهالي بلدة المقشع، وذلك عقب استدعائه للتحقيق.

* اعتقلت الأجهزة الأمنية في البحرين يوم السبت 11 أكتوبر 2025، الشاب المواطن السيد عدنان سعيد، وتم الإفراج عنه بعد خمسة أيام.

* كما اعتقلت الشاب علي حبيب من داخل المحكمة بعد صدور الحكم 6 أشهر وفي 7 أكتوبر اعتقلت المواطن محمد عبد الله فور وصوله للبلاد بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال الصهيوني عقب مشاركته في أسطول الصومد

* وفي يوم الاثنين 13 أكتوبر 2025، أصدرت محكمة خليجية حكماً بسجن أربعة أسرى لمدة عام كامل، وهم: محمد حسين، سيد هاشم راند، محمد عقيل من منطقة البلاد القديم، ويحيى عبد

الحسن من منطقة المصلى.

* أصدرت محكمة خليجية يوم الثلاثاء 14 أكتوبر حكماً بالسجن المؤبد بحق الأسير أحمد داود سلمان من أهالي العاصمة المنامة.

* في 3 أكتوبر قضت المحكمة على الأسير السيد مصطفى السيد محمد، من أهالي بلدة السهلة الجنوبية، بالسجن لمدة ستة أشهر في قضيتين منفصلتين. وكان قد اعتقل بتاريخ 6 أغسطس 2025 أثناء عبوره جسر الشهيد النمر متوجّهاً للمشاركة في مسيرة

الزيارة الأربعينية للإمام الحسين (ع) في العراق.

* كما أصدرت المحكمة حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر على كل من السيد مهدي ميثم و السيد محمد هاشم، من أهالي بلدة المرخ، وذلك بعد اعتقالهما في

2 يوليو 2025 إثر استدعائهما للتحقيق في مبنى الإدارة العامة للمباحث..

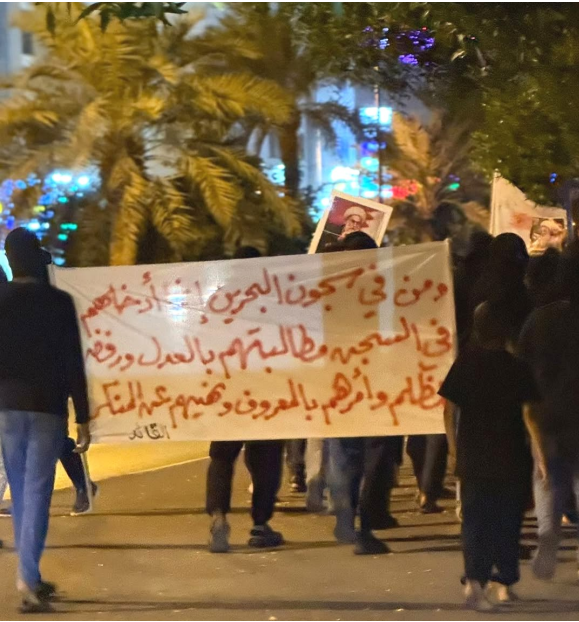
* بمناسبة 7 أكتوبر، نظمت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ندوة حول موقف المنظمات الدولية من الانتهاكات الصهيونية. وأكد المشاركون أن حركة

الشعوب هي الأقوى في مواجهة الظلم رغم أهمية دور المنظمات، وأنها مهما

قدمنا تجاه الشعب الفلسطيني نظل مقصرين، متمنين أن يُسح لنا المجال للعمل

دعماً لفلسطين ستبقى قضيتنا الأولى لن نتخلى عنها مهما كلفنا ذلك من ثمن.





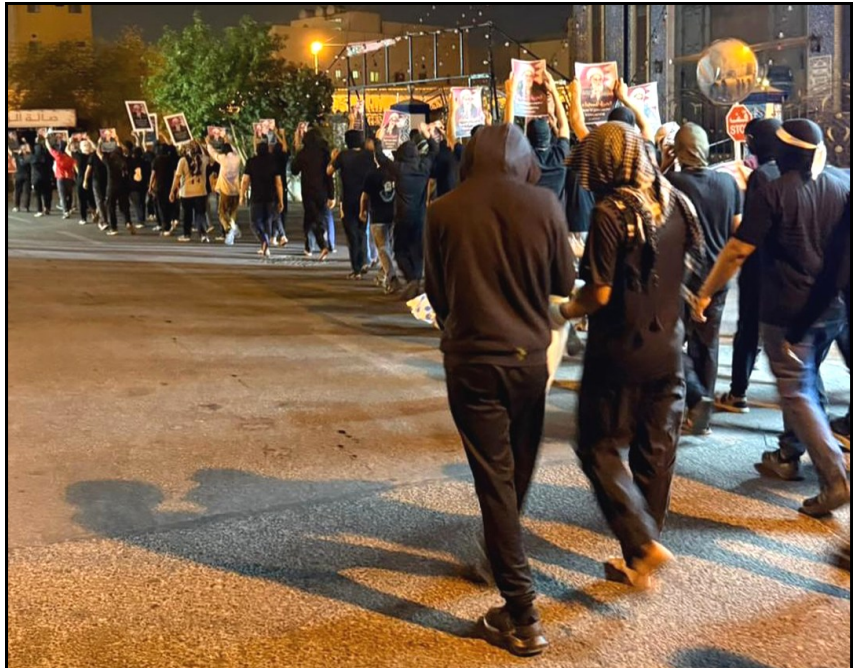
المواطنون يواصلون الحراك الشعبي للمطالبة بإنهاء ملف السجناء وتبييض السجون بشكل نهائي - الدراز ليلة الجمعة 24 أكتوبر



شهدت بلدة دمستان مساء اليوم الأربعاء (15 أكتوبر/تشرين الأول 2025)، تظاهرة ضمن فعاليات حملة "حقنا ثابت" التي تواصلت للأسبوع الثاني على التوالي، بمشاركة جمع من المواطنين للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في سجون البحرين.

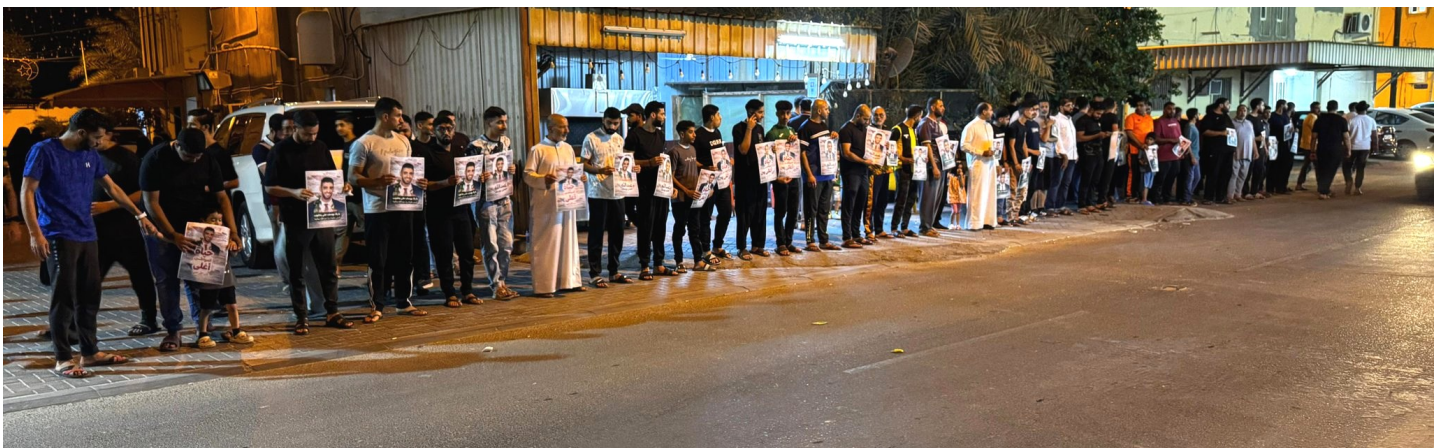


في الساعات الأولى من يوم الثلاثاء 21 أكتوبر فاجأت دورية خفر السواحل ثلاثة صيادين بحرايين واصطدمت بقاربهم. وسقط الشاب عبد الله حسن يوسف (من منطقة شهركان) في البحر ولم يتم إنقاذه، وما زال مصيره مجهولا.



الأربعاء 15 أكتوبر: الشعب البحريني ينتفض ضد تعيين السفير الصهيوني الجديد في المنامة وقوات الأمن الخليفي تتصدى لهم بالقمع والتهديد. ويبدو أن المواجهات بين الطرفين بسبب التطبيع مع الاحتلال سوف تستمر مستقبلا.

تجمع أهالي منطقة كرزكان للمطالبة بالكشف عن مصير المواطن البحراني المفقود في عرض البحر (عبد الله حسن يوسف) بعد أن صدمت قاربَه دورية تابعة لخفر السواحل مساء الثلاثاء 21 أكتوبر. وقد صدرت مطالبات بالتحقيق المستقل والشفاف. وقع الحادث بمنطقة فشت العظم



تدهور خطير في صحة الأسرى المضربين عن الطعام

البحرين اليوم - المنامة

كشفت الفحوصات الطبية الأولية التي أجريت للأسرى المضربين عن الطعام في سجون آل خليفة عن انخفاض حاد في مستويات السكر في الدم، ما يشكل خطرًا مباشرًا على حياتهم في ظل غياب أي تجاوب من قبل إدارة السجن.

وبحسب المعلومات، فإن نتائج التحاليل أظهرت تدهورًا مقلقًا في الحالة الصحية لعدد من الأسرى، حيث تم تسجيل ثلاث فئات من الحالات تراوحت بين الخطيرة والحرجة جدًا، وسط استمرار الإضراب المفتوح الذي دخل يومه الثالث احتجاجًا على الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة داخل السجون.

وأوضحت التقارير الصادرة اليوم الخميس 16 أكتوبر، أن خمس حالات سُجِّل لديها انخفاض في مستوى السكر بين (3.1 - 3.8) مليمول/لتر، وهي مرحلة نقص في السكر في الدم (Hypoglycemia) تستدعي تدخلًا طبيًا عاجلاً لتفادي فقدان الوعي أو الدخول في غيبوبة.

فيما سُجِّل لدى ستة أسرى مستوى سكر يتراوح بين (2.0 - 2.6) مليمول/لتر، وهي مستويات بالغة الخطورة قد تؤدي إلى مضاعفات عصبية حادة في حال غياب الرعاية الطبية الفورية.

أما الفئة الثالثة، وعددها أربعة أسرى، فقد وصلت إلى مستويات أدنى من ((1.9) مليمول/لتر، حيث سُجِّل أحدهم 1.7 مليمول/لتر فقط، وهي حالة طارئة طبيًا تستوجب الإسعاف الفوري لتفادي خطر فقدان الوعي أو الوفاة.

ورغم هذه المؤشرات الحرجة، لم تتخذ إدارة السجون الطالمة أي إجراءات علاجية أو إسعافية، في وقت تتصاعد فيه التحذيرات الحقوقية من كارثة إنسانية وشيكة داخل السجون الخليفية.

وأكدت منظمات حقوقية أن استمرار الإهمال الطبي بحق الأسرى المضربين يرقى إلى سلوك انتقامي وانتهاك صارخ للمواثيق الدولية، داعية السلطات الجائرة إلى توفير الرعاية الصحية العاجلة والإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين يخوضون معركة الأمعاء الخاوية ضمن حملة "حقنا ثابت".

ويواصل الأسرى إضرابهم المفتوح لليوم الثالث على التوالي، مؤكدين تمسكهم بحقوقهم في الحرية والكرامة، رغم التدهور الخطير في أوضاعهم الصحية وصمت الجهات الرسمية عن مصيرهم.



عام كامل على منع صلاة الجمعة في جامع الإمام الصادق (ع) سياسة ممنهجة لاستهداف الشعائر الدينية!



البحرين اليوم - المنامة
أكمل المنع الرسمي لصلاة الجمعة في جامع الإمام الصادق (ع) بالدراز عامه الأول، في مشهد اعتبره ناشطون أبرز تجليات الاضطهاد الديني الممنهج الذي يمر به الشعب البحراني في الوقت الراهن. فمنذ يوم الجمعة 4 أكتوبر 2024، منعت السلطات الخليفية إقامة أكبر صلاة جمعة للمواطنين الشيعة، عبر حصار المنطقة وإغلاق الطرق المؤدية إليها ونصب نقاط تفتيش مشددة.

من الجمعة إلى التظاهرات والقمع الأمني

الدينية والتضييق على الحوزات والقيادات العلمانية، ويمثل حلقة ضمن مسار أوسع يشمل إسقاط الجنسيات، الاعتقالات التعسفية، والنفي السياسي.

دعوات لإنهاء الحظر

حقوقيون شددوا على أن استمرار المنع يشكل انتهاكًا صارخًا للمادة 22 من الدستور البحراني التي تكفل حرية الاعتقاد والشعائر، ويتناقض مع التزامات البحرين الدولية. كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على المنامة لوقف هذه السياسة، ورفع الحصار عن الجامع، والسماح للمواطنين بممارسة شعائرهم الدينية بدون قيود.

القرار جاء بعد سلسلة تظاهرات خرجت أسبوعيًا عقب صلاة الجمعة المركزية في الدراز منذ أكتوبر 2023، دعمًا لفلسطين ولبنان، وتنديدًا بالعدوان على غزة. ففي 4 أكتوبر 2024، وهو أول جمعة تلت جريمة اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله (رضوان الله تعالى عليه)، كان من المقرر تنظيم تظاهرة حاشدة بعد الصلاة، إلا أن السلطات المتصهينة منعت إقامة صلاة الجمعة، وأعلن خطيب المنبر الشيخ علي الصديدي الاكتفاء بصلاة الظهر. ورغم ذلك، خرج المصلون في تظاهرة غاضبة قوبلت بالقمع باستخدام الغازات السامة من قبل القوات الأمنية.

حصار متواصل واعتقالات للخطباء

ترافق منع إقامة صلاة الجمعة مع محاصرة جامع الإمام الصادق (ع) بالدراز ومسجد الإمام علي (ع) في سار، ومنع إقامة أي فعاليات تضامنية مع غزة ولبنان. كما طالت الإجراءات الخطباء والعلماء، إذ اعتُقل الشيخ محمد صنفور لانتقاده المناهج التعليمية المهادنة لإسرائيل، ثم اعتُقل الشيخ علي الصديدي بسبب خطبه المنددة بالجرائم الإسرائيلية في غزة ولبنان، فيما تعرّض علماء آخرون مثل الشيخ علي رحمة والشيخ فاضل الزاكي لتهديدات واستدعاءات متكررة.

مراقبون اعتبروا أن استهداف منبر الجمعة لم يكن بسبب تأثيره المباشر على الداخل البحراني بقدر ما هو انعكاس لحرص النظام الخليف على تحالفه مع العدو الصهيوني، على حساب القضايا العربية والإسلامية. حتى أن ناشطين سخروا بالقول: "حتى إسرائيل لم تطلب من النظام الخليف ما فعله بحق خطباء جامع الدراز".

وبحسب إحصاءات هيئة شؤون الأسرى في البحرين، فقد وثق شهر أكتوبر 2024 وحده 87 حالة اعتقال لمواطنين، بتهمة التضامن مع فلسطين ولبنان أو تمجيد الشهيد السيد حسن نصر الله الذي قتله الإسرائيليون بقصف منزله العام الماضي.

استهداف متكرر للجامع

كما يُشار إلى أن جامع الإمام الصادق (ع) كان قد خضع سابقًا لمنع مماثل استمر ست سنوات متواصلة من يوليو 2016 حتى مايو 2022، في واحدة من أطول فترات الحظر الديني في المنطقة. ويؤكد ناشطون أن تكرار هذه السياسة يعكس نهجًا ثابتًا لدى السلطة الخليفية في محاربة الشعائر

سجن جو "مقبرة للأحياء"

البحرين اليوم - المنامة

كشف أسرى مبنى (16) في سجن جو الجديد - المخصص لصغار السن - عن معاناتهم اليومية منذ حادثة مبنى (17) في 19 أغسطس الماضي، مؤكدين أن أوضاعهم الإنسانية والمعيشية أساسية وغير صالحة للحياة.

وفي رسالة صوتية مؤرخة بتاريخ 02 أكتوبر، أوضح الأسرى أنهم محتجزون في مبنى يفترق إلى أبسط مقومات الحياة، حيث لا تتوفر مياه للاستحمام، ولا مكيفات، ولا أدوات تنظيف، فيما يضطرون منذ أكثر من شهر للنوم على الأرض مباشرة، الأمر الذي أدى إلى تفشي أمراض جلدية بين جميع السجناء. وحمل الأسرى إدارة السجن الجائرة المسؤولية الكاملة عن التدهور الصحي الحاصل، محذرين من تفاقم الأوضاع، ومطالبين "أصحاب الضمان الحية" بالتدخل العاجل لإنقاذهم.

وسبق أن نُشر تسجيل صوتي بتاريخ 01 أكتوبر، كشف فيه أحد الأسرى أن رفاقه محتجزون في زنازين انفرادية تصل مدتها إلى 23 ساعة يوميًا، ويفترشون الأرض للنوم دون مستلزمات أساسية، مشيرًا إلى أن الأمراض الجلدية المنتشرة بينهم باتت تعيق حركتهم. وأضاف أن وعود إدارة السجن بتحسين الأوضاع لم يتحقق منها شيء، واصفًا حياتهم الحالية بأنها "مقبرة للأحياء".

تعزير القبضة الأمنية همّ البحرين الأول

لماذا يريد دائماً الإيحاء للشعب أنه يخوض معركة شرسة؟.. مَنْ يصارع مَنْ؟

مرأة البحرين

بما أن البحرين دولة أمنية ولا تستطيع الاستمرار في الحكم إلا عبر هذه اللعبة، فهي تبحث دائماً عما يعزز قوتها الأمنية. أحدثت هذه السبل هو الاتفاق الذي وقّعه المنامة مع إسلام آباد لتشكيل لجنة أمنية مشتركة، معنية بتعزيز وتوثيق التعاون والتنسيق الأمني، لتعميق التعاون في مكافحة المخدرات والإرهاب وعمليات خفر السواحل وأمن الحدود والهجرة وتدريب الشرطة.

الخطة المشتركة تتضمن تدريب عناصر الشرطة البحرينية في الأكاديميات الباكستانية، إضافة إلى برامج متخصصة للوحدات الخاصة.

فلنضع تفاصيل هذه الخطة جانباً، ولنسأل حقاً وزير الداخلية راشد بن عبد الله الذي قصد إسلام آباد والتقى قادتها ومسؤوليها من أجل الخروج بهذه النتيجة: لماذا يريد دائماً الإيحاء للشعب أنه يخوض معركة شرسة؟ وإذا كان هذا، مَنْ يصارع مَنْ؟

في الحقيقة، تنجح وزارة الداخلية البحرينية في السنوات الأخيرة إلى توسيع تعاونها الأمني مع دول عدة، ومنها باكستان، حيث تسعى للاستفادة من خبرات قواتها في التدريب والجاهزية. قد يُسوّق هذا التعاون على أنه خطوة لتطوير كفاءات الشرطة البحرينية ومواكبة التحديات الأمنية، إلا أن التدقيق في هذه السياسات يكشف أبعاداً مُقلقة على المستويين السياسي والاجتماعي.

خطوات راشد بن عبد الله تستدعي السؤال أيضاً لماذا تستثمر الحكومة البحرينية في تعزير القبضة الأمنية بدلاً من فتح قنوات سياسية للحوار وحل الأزمات عبر الإصلاح والمشاركة الشعبية؟

التعاون الأمني مع باكستان أو غيرها لا يمكن فصله عن سياق سياسي أوسع عنوانه "الأمن أولاً". لكن هذه المعادلة، التي أثبتت فشلها في البحرين منذ عقود، لا تجلب الاستقرار بقدر ما تُعيد إنتاج الاحتقان. فالمجتمع الذي يُدار بالتهديد سيظل قنبلة موقوتة، مهما بلغت الأجهزة الأمنية من كفاءة.

لذلك، فإن أي سياسة جدية لحماية الأمن الوطني يجب أن تبدأ من الداخل، عبر مصالحة سياسية، وعدالة اجتماعية، واحترام حقوق الإنسان. أما الرهان على تدريب أمني خارجي، فلن يقدم للبحرين سوى نسخة جديدة من سياسات القمع.

في المحصلة التعاون مع باكستان في المجال الأمني قد يرفع كفاءة الشرطة من الناحية التقنية، لكنه لن يحلّ معضلة البحرين الأعمق: غياب الحلول السياسية الجذرية.

الكهرباء والماء .. مسرحية آل خليفة الجديدة

تُمنح مشاريع الاستثمار العقاري الضخمة حصصاً مجانية من البحر للعائلة الحاكمة.

وبينما يُرفع شعار "ترشيد الاستهلاك واجب وطني"، تُضاع الأبراج الشاهقة في المنامة ليل نهار بلا حساب.

الضحك على الذقون

الحكومة تحاول دائماً أن تلبس إجراءاتها لباس "الإصلاح". تقول: "نريد الاستدامة المالية". تقول: "نريد تقليل العجز". لكننا نعرف أن العجز ليس في الكهرباء والماء، بل في العدالة السياسية. العجز الحقيقي هو في دولة تقوم على التمييز، نذار كقطاعية، وتُنهب مواردها علناً.

حين نسمع هذه التصريحات، نضحك بمرارة. نعرف أنها مقدمات لشيء أسوأ. كما فعلوا مع الضريبة المضافة: بدأت بخطاب جميل عن "تنويع الإيرادات"، ثم انتهت بكابوس جديد.

واليوم، الكهرباء والماء في الطريق ذاته! الخدمات ورقة ابتزاز سياسي

المثير أن ملف الكهرباء والماء لم يعد مجرد ملف خدمات، بل ورقة سياسية. "استفد من الدعم إذا التزمت بالصمت".

حتى المياه، التي هي رمز الحياة، تحولت إلى سلعة سياسية. في بلد صغير محاط بالبحر، المواطن يُحاسب على كل قطرة، بينما تُبذّر المياه في القصور ومشاريع الأثرياء بلا حساب.

المعركة القادمة: معركة الفاتورة

نحن نعرف أن القادم أخطر. إعادة الهيكلة ليست إلا مقدمة لرفع الفواتير. سيقولون: "التكلفة الحقيقية عالية". سيقولون: "يجب أن يتحمل المواطن مسؤوليته". سيقولون: "العالم كله يرفع الأسعار". هذه ليست فاتورة كهرباء، بل فاتورة نظام كامل. من هيئة إلى هيئة ومن جيب المواطن إلى جيب العائلة.

التاريخ في البحرين يكرر نفسه لكن بأسماء مختلفة. في كل مرة يأتوننا ببذعة جديدة: "هيئة"، "مجلس"، "شركة وطنية"، "صندوق". لكن الجوهر واحد: قنوات جديدة لتصرف أموال الشعب إلى جيوب العائلة الحاكمة وحاشيتها.

كل هذه الهياكل ما هي إلا ستار لإخفاء نهب ممنهج. تماماً كما حدث مع صندوق التقاعد، نفس اللعبة، نفس اللاعبين.

حسبة بسيطة تكشف اللعبة

لنجرب الحساب، البحرين دولة صغيرة، عدد سكانها لا يتجاوز المليون ونصف تقريباً مع الوافدين، ولدينا ثروات نفط وغاز ليست قليلة، ولدينا دعم من السعودية والإمارات بمليارات. ورغم ذلك، المواطن يُحاسب على فاتورة ماء وكهرباء كأنه يعيش في صحراء قاحلة بلا موارد.

إذن أين تذهب الأموال؟

- إلى صفقات تسليح لا لزوم لها.
- إلى مشاريع "تجميلية" لا يستفيد منها المواطن.
- إلى جيوب العائلة الحاكمة ومحاسبيها.

الكهرباء والماء مجرد جزء من معادلة أكبر: النهب العلني تحت غطاء الإصلاح.

محمد البناء؛ مرآة البحرين : لم يبقَ ملف لم يتحول إلى مسرحية سخيفة. كنا نظن أن ملف الكهرباء والماء قضية خدمات عامة، تنتهي عند عداد منزلي أو فاتورة شهرية. لكن في مملكة آل خليفة، حتى شربة الماء وومضة الضوء لها طعم السياسة، ورائحة الفساد، وملمس القمع.

آخر ما جادت به عبقرية النظام إلغاء هيئة الكهرباء والماء وإنشاء شركة وطنية، وهيئة تنظيم مستقلة! يا سلام! كأننا في دولة متقدمة تُعيد هيكلة مؤسساتها لمصلحة الناس، لا في مزرعة عائلية تبحث عن منافذ جديدة للنهب.

منذ أيام فقط، طلعت علينا الحكومة بخطاب منمق عن "إصلاح القطاع" و"ضمان استقرار الخدمات" و"التنظيم الشفاف". كلمات موزونة كأنها خارجة من فم شاعر، لكن خلفها حسابات مالية معقدة، وفواتير ستسدد من جيب المواطن وحده!

الدعم مئة أم حق؟

منذ سنوات، والناس تستمع لتصريحات تؤكد أن دعم الكهرباء والماء "مستمر للمواطن في مسكنه الأساسي". جملة مكررة باتت أقرب للتهديد منها للتنظيم. المواطن البحريني صار يتساءل: هل نعيش في وطن يوزع علينا "إكراميات"، أم في بلد يُفترض أن يكون لنا فيه نصيب من ثرواته؟ أليس النفط والغاز الذي يولد الكهرباء ملكاً عاماً؟ أليس البحر الذي يستحوذ عليه كبار القوم ملكاً عاماً؟ فلماذا يدفع المواطن الثمن دائماً بينما تعيش الطبقة الحاكمة بلا فواتير ولا قلق؟

السلطة تقول: "الدعم مستمر". لكن السؤال: إلى متى؟ وبأي شروط؟

شركة وطنية أي وطن؟

تقول الحكومة إنها ستنتقل مهام الهيئة إلى "شركة وطنية". والسؤال: أي وطن؟ في البحرين، كلمة "وطني" تعني شركة تدار من فوق.

هل ننسى قصة "ألبا"؟ هل ننسى كيف تحولت بعض الشركات الوطنية إلى أدوات لنهب المال العام؟ اليوم الدور على الكهرباء والماء.

الهيئة المستقلة .. استقلال على ورق

ثم هناك "هيئة التنظيم المستقلة". هذه العبارة وحدها تكفي للسخرية. كأننا في ديمقراطية أوروبية تُنشئ جهازاً رقابياً مستقلاً عن الحكومة. في البحرين، الاستقلال يعني تبعية مقلّعة، فالهيئة ستعين من فوق، وقراراتها ستُمر من فوق، ولو فتحت ملفاً شانكا ستُعلق أفواهها بقرار فوق.

الاستقلال هنا ورقة توت، والهدف الحقيقي: إعطاء غطاء قانوني لرفع الأسعار تدريجياً، بحجة "التنظيم" و"الشفافية".

المواطن آخر من يعلم

المواطن البحريني اليوم آخر من يعلم بما يُخطط له. يُستدعى فقط عند الدفع. حين تأتي الفاتورة، يعرف أنه كان ضحية صفقة جديدة. الكهرباء والماء ليست إلا باباً آخر من أبواب الابتزاز. تدفع لتعيش. أما إذا احتججت، فالسجون مفتوحة، والنهم جاهزة: "الإضرار بالاقتصاد الوطني"، "إثارة الفتنة"، "التحريض على الدولة".

مفارقات

في البحرين، الكهرباء تقطع على الفقير المتأخر عن دفع عشرات الدنانير، لكنها لا تنقطع عن القصور التي لا تعرف الفواتير أصلاً. هنا يُحاسب المواطن على كل لتر ماء، بينما



منظمات حقوقية تطالب هولندا بالتحرك العاجل للإفراج عن المعتقل البحراني علي الشويخ

مرأة البحرين: دعت مجموعة من المنظمات الحقوقية البحرينية والدولية، من بينها مركز الأمل لحقوق الإنسان والعدالة، الحكومة الهولندية إلى التحرك العاجل للإفراج عن السجين البحريني علي محمد الشويخ، المعتقل منذ عام 2018 بعد ترحيله القسري من هولندا إلى البحرين. وجاء في بيان المنظمات: نحن، منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه، نطالب بالإفراج الفوري عن المعارض البحريني علي الشويخ، المسجون في البحرين منذ عام 2018 بعد تسليمه غير القانوني من هولندا. كما نحث الحكومة الهولندية على تحمل مسؤوليتها في ترحيله غير القانوني والتحرك لضمان حريته. علي الشويخ معارض بحريني مسجون منذ ترحيله القسري من هولندا عام 2018، حيث كان قد طلب اللجوء إليها. وهو حالياً مضرب عن الطعام منذ 6 أكتوبر 2025 إلى جانب سجناء

سياسيين آخرين محتجزين في المبنى 12 بسجن جو للمطالبة بالإفراج غير المشروط عنهم. في 20 أكتوبر 2018، طرد الشويخ من هولندا بعد رفض طلب لجوئه، وأعيد قسراً إلى البحرين. وفقاً لمنظمة العفو الدولية، أُلقي القبض عليه في المطار واستُجوب من قبل إدارة التحقيقات الجنائية لمدة 11 يوماً، مُنع خلالها من الاتصال بمحام. وفقاً للشويخ، فقد عُصبت عيناه بقضعة قماش متسخة لمدة عشرة أيام متتالية، وكُبلت يده من الخلف، ووضِع في الحبس الانفرادي. وخلال هذه الفترة، أبلغ عن تعرضه لاعتداء جسدي ولفظي، بما في ذلك تهديدات لعائلته، وأجبر على توقيع اعترافات كاذبة تحت تهديد التعذيب.

في 28 فبراير 2019، حكمت عليه محكمة بحرينية بالسجن المؤبد بناءً على اعترافات مُنتزعة بالإكراه، وجرده من جنسيته البحرينية عقب محاكمة غير عادلة. وُجهت إليه تهم تتعلق بالإرهاب، بما في ذلك حيازة أسلحة نارية غير مرخصة، على الرغم من تسليمه إلى السلطات البحرينية من هولندا. ثم حُكم عليه بالسجن ست سنوات إضافية بتهم منفصلة ذات دوافع سياسية. في أكتوبر 2023، قضت المحكمة

المسؤول عنه تم فصله لاحقاً، فقد دمر هذا الخطأ حياتي وعائلي ومستقبلي". في شهادة حديثة من سجن جو بتاريخ 25 سبتمبر 2025، قال الشويخ: "رسالتي إلى الحكومة الهولندية بسيطة: يجب عليهم تحمل المسؤولية والتحرك بشكل عاجل لتأمين إطلاق سراجي قبل فوات الأوان". مركز الأمل لحقوق الإنسان والعدالة، معهد البحرين لحقوق الإنسان (BIRD)، مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، منتدى البحرين لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)، منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان (SALAM DHR)، ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.



الوفاق: الخطاب الملكي غير واقعي.. والبحرين تمر بأسوأ مرحلة

إن واقع الحريات والعمل السياسي في البحرين يمر بأسوأ مرحلة سياسية في تاريخ البلاد، حيث تفقد البحرين لأدنى مقومات العيش المشترك والحياة الكريمة، وإلغاء الشعب من القاموس السياسي، وإطباق حالة الانسداد السياسي والأمني والحقوق التي أفقدت البحرين كل مقومات الأمان المعيشي والسياسي.

وجاء الخطاب الملكي في افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي السادس مُقديماً تشخيصاً ليس واقعياً وبيتعد عن الحقيقة تماماً، في وقتٍ يعيش فيه البحرينيون أفسى الظروف في ظل وضع معيشي قاسٍ، وتهميش سياسي عميق ومتجذر، وفي ظل قمع شديد لحرية الرأي والتعبير، ورفض المؤسسة الرسمية للاستماع إلى الشعب، والاستحواذ الفاحش على كل السلطات وكل مقومات العمل السياسي والاجتماعي والمدني، مع الفشل الذريع في أداء "مجلسي الشورى والنواب".

إن واقع الحكومة والبرلمان والقضاء في تراجع غير مسبوق، وانهايار مبدأ الفصل بين السلطات وغياب الرقابة والمساءلة، مع تعوّل الخيار الأمني العنيف في التعامل مع كل مساحات الحياة العامة، وغياب تام لحرية الرأي والتعبير وإغلاق الفضاء الإعلامي والصحفي، مع تملّص شعبي عام، وانعدام الثقة لدى النخب الثقافية والاقتصادية والأكاديمية، وخيبة أمل عارمة تحيط بكل مساحات هذا الوطن الصغير. إن الشفافية والمصارحة على المستوى الوطني تفرض على الجميع تحمّل المسؤولية - وإن كان ذلك مُكلفاً جداً بسبب القبضة الأمنية - بضرورة الإفصاح عن الواقع الصعب والمأزوم، والذي لم يترك زاوية من زوايا الوطن إلا واستحوذ عليها، بدءاً من معيشة المواطن وظروفه الصعبة، إلى التهميش والإلغاء السياسي العميق وفقدان العقد الاجتماعي، واستبعاد الآراء الوطنية وعزلها ومحاربتها، أو على الأقل تخويفها وتهميشها وإجبارها على الصمت أو تعريض نفسها للخطر والاستهداف.

إن البحرين اليوم وبعد سنوات من تفاقم الأزمات وتراكمها أحوج من أي وقت مضى إلى إصلاح الأوضاع العامة وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس قانونية ودستورية بأن يكون الشعب مصدر السلطات والفصل بين السلطات، وإعادة الاعتبار لحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وإشراك البحرينيين في صياغة واقعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ووقف الخيارات الأمنية، وإعادة اللحمة الوطنية التي مزقتها الممارسات العنيفة في إدارة الأزمات المتعاقبة.



بيان الأسرى البحرينيين

بثت هيئة شؤون الأسرى |البيان التالي الذي أصدره الأسرى بالمبنى 12 من سجن جو المركزي بسم الله الرحمن الرحيم حق الأسرى في نيل حريتهم الكاملة هو حق أصيل، لا يسقطه تقادم الأيام، بل يزداد تأكيده مع كل يوم يمر عليهم في محنة السجن وعذاباته.

هذا الحق ثابت، ولا يمكن لأي وعود تأجيلية، أو تحذيرية، أن تنال من عزيمة الأسرى في المطالبة به، وهو الحق الذي تنادي به الإنسانية. إن استمرار سجنهم وطول هذه المدة، والمماطلة في الإفراج عنهم، يبعث برسالة مفادها أنه لا توجد نية حقيقية لطى هذا الملف برمته، وأن النظر للأسرى لا يتجاوز كونهم أرقاماً قد يُستغلون لأي مرحلة قادمة.

وقد تلقى الأسرى هذه الرسالة وقرروا مواجهتها عبر سلسلة من الفعاليات تحت عنوان "حقنا ثابت"، وهي سلسلة تصاعديّة ستزداد في حالة عدم تلقي أي تجاوب من الجهات المعنية.

ومن الآن فصاعداً، بدأ الأسرى في إرجاع وجبات الإفطار الخاصة بهم احتجاجاً ورفعاً لصوتهم في المطالبة بحقهم الأصيل في الحرية. ندعو شعبنا الحر وكل أحرار العالم ليكونوا صوتنا من خارج أسوار السجن، للعمل بكل ما يستطيعون في الميدان والإعلام من أجل هذا الحق الأصيل، فحق لم يضيع وراء مطالب.

أسرى مبنى 12

سجن جو المركزي - البحرين

بي بي سي: الحرية أو الجوع: إضراب 90 سجيناً بحرانياً عن الطعام والسلطات البحرينية ترد

من السجناء، سواء عبر عفو ملكي أو من خلال تطبيق التدابير البديلة. وتشير المصادر الحقوقية نفسها إلى أن عدد السجناء السياسيين يبلغ حالياً 322 شخصاً، موزعين على مبانٍ عدة داخل السجن.

الوفاق تدعو لسرعة الكشف عن مصير الشاب المفقود

أشارت حادثة المطاردة البحرية من قبل دورية خفر السواحل لعدد من الصيادين البحرنيين والتي أدت لفقدان الشاب عبد الله حسن يوسف بعد سقوطه (21 أكتوبر 2025)، وبيان النيابة العامة حول الحادثة، وتصريحات وزارة الداخلية، إلى تعاطٍ غير مهني من قبل الجهات الرسمية، بدءاً من بث مقطع مصوّر من المطاردة بشكل مجتزئ، واستخدام مفردات تدين الصيادين وتحملهم مسؤولية ما جرى قبل الانتهاء من التحقيق.

وتكشف شهادة أحد الصيادين المتواجدين على القارب عن رواية معاكسة لرواية وزارة الداخلية، وأن دورية خفر السواحل هي التي فاجأت الصيادين واصطدمت بهم، الأمر الذي يدل على أن الدورية لم تتعامل وفق البروتوكولات الدولية الخاصة بمثل هذه المواقف، ومنها أن لا تشكل المطاردة خطراً غير مبرر على الأرواح البشرية، وأن تكون الملاحقة مبنية على مبدأ تقييم المخاطر دون استخدام السرعة العالية ضد القوارب الصغيرة في الظروف البحرية الصعبة أو الليلية ما لم يكن هناك خطر مباشر على الحياة أو الأمن العام.

وتؤكد الوفاق بأن الظروف المحيطة بالحادثة - وفقاً لرواية الداخلية -

كانت توجب إيقاف المطاردة أو خفض سرعتها عند ملاحظة الخطر على الركاب، حتى مع عدم معرفة وجود مفقود، وأن المطاردة بشكل يؤدي إلى مخاطر حقيقية على حياة الصيادين لا شك أنه من مسؤولية وزارة الداخلية. وتدعو الوفاق إلى سرعة الكشف عن مصير الشاب المفقود عبد الله حسن بالتعاون مع دولة قطر، وإجراء تحقيق مهني تشترك فيه جهات أهلية ومدنية يأخذ بالأعتبار ما جاء في القوانين والبروتوكولات الدولية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (ISPS Code)، وأن هذا الأمر يتطلب الشفافية الكاملة والنزاهة والمهنية.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

26 أكتوبر 2025



بالربيع العربي عام 2011، إذ أمضى بعضهم ما يقارب خمسة عشر عاماً من دون أي أفق للإفراج. وأوضح أن السلطات بدأت خلال العامين الماضيين بالإفراج عن عدد محدود من السجناء السياسيين، رغم تصريحات ملك البحرين التي أكد فيها أن "مكان شباب الوطن ليس السجن"، إلا أن الواقع - بحسب قوله - يثبت عكس ذلك، فالكثير من أبناء الوطن ما زالوا "معتقلين" لمجرد مطالبتهم بحقوق سياسية مشروعة، بحسب تعبيره. وأضاف أن السجناء عانوا خلال سنوات احتجازهم من التعذيب والإهمال الطبي الذي تسبب بوفاة عدد من زملائهم، فضلاً عن تقنين المياه والكهرباء والتكليف وتقليل كميات الطعام. كما أشار إلى أن شخصيات رفيعة في وزارة الداخلية سبق أن وعدت بالإفراج عنهم، غير أن هذه الوعود بقيت، كما قال، "مجرد كلمات"، إذ تخلو لوائح العفو الملكية المتعاقبة من أسماء السجناء السياسيين وتقتصر على الأجانب أو المحكومين في قضايا جنائية، وفق السجن.

مطالبات بالإفراج غير المشروط

قال المدافع البحريني عن حقوق الإنسان علي الحاجي، وهو سجين سابق في سجن جو المركزي، إن الإضراب عن الطعام الذي ينفذه السجناء يأتي احتجاجاً على استمرار احتجازهم، وللمطالبة بالإفراج غير المشروط عن جميع "معتقلي الرأي".

وفي مقابلة مع بي بي سي عربي، وصف الحاجي الوضع الإنساني داخل السجن بأنه مقلق للغاية، مشيراً إلى تدهور الحالة الصحية لعدد من السجناء، وإلى أن السلطات تردّ بفرض "عقوبات جماعية" على مبانٍ أخرى لا علاقة لها بالإضراب.

وأضاف أن هذه التطوّرات تُظهر أن جوهر الأزمة لا يكمن في سوء الخدمات أو الظروف المعيشية فحسب، بل في "الاعتقال السياسي" ذاته، مؤكداً أن الرسالة التي يوجهها السجناء السياسيون واضحة وتتمحور حول مطلبين أساسيين: الكرامة والحرية.

وشدّد الحاجي على أن الحل الحقيقي للأزمة يبدأ بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين من دون أي قيد أو شرط.

وتواصلنا مع السلطات البحرينية التي أكدت لبي بي سي عبر المدير العام للإدارة العامة للإصلاح والتأهيل أن العمل في مركز الإصلاح المعروف باسم سجن جو يسير بشكل طبيعي، وأن أي إضراب عن الطعام يجب أن تُتبع فيه الإجراءات القانونية وفق اللوائح المعمول بها في أنظمة المركز.

وأشار أيضاً إلى أنه في حال وجود أي مزاعم أو شكاوى سيتم التعامل معها وفق الإطار القانوني من قبل الجهات المعنية، مؤكداً بحسب الرد الرسمي الذي وصلنا، أن المركز يلتزم بالمعايير الدولية في جميع التعاملات مع النزلاء.

تراجع في أعداد السجناء السياسيين

تفيد الأرقام الصادرة عن منظمات حقوقية بأن سجن جو كان يضم العام الماضي نحو ألف ومئة سجين سياسي. غير أن موجة الاحتجاجات التي شهدتها السجن آنذاك، والتي وصلت أصدائها إلى منظمات حقوقية دولية، أسفرت عن الإفراج عن عدد كبير

ينفذ أكثر من تسعين سجيناً في مركز الإصلاح والتأهيل في البحرين، المعروف بسجن جو، إضراباً عن الطعام، وتحديدًا في المبنى رقم 2 و12، اللذين يضمّان بين نزلتهما عدداً من السجناء الذين يعرفون أنفسهم بأنهم سجناء سياسيون، أو سجناء الرأي.

وهذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها ذلك السجن إضراباً مماثلاً، إذ سبق أن نفذ السجناء إضرابات لأسباب متعددة، غالبيتها تتعلّق بالمطالبة بتحسين ظروف الاحتجاز، أو المطالبة بالإفراج غير المشروط كما هو الحال هذه المرّة.

في تسجيل خاص لبي بي سي من داخل سجن جو، قال أحد السجناء إن الاحتجاجات بدأت في السادس من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، حين أرسل السجناء رسائل إلى إدارة السجن يطالبون فيها بـ"حقهم في الحرية". وأشار إلى أنه بعد ما وصفه بتجاهل الإدارة لتلك المطالب، امتنع السجناء أولاً عن استلام وجبة الإفطار، ومن ثم وجبة العشاء، قبل أن يقرّروا في الرابع عشر من الشهر الجاري الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام.

ولفت السجناء إلى أن الإضراب دخل أسبوعه الثاني، ويشارك فيه نحو تسعين سجيناً سياسياً، موضحاً أن بعضهم تدهورت حالته الصحية بشدّة، إذ انخفضت نسبة السكر في دم البعض إلى مستويات متدنية، وسقط عددٌ منهم مغشياً عليهم ونُقل بعضهم إلى المستشفى بسيارات الإسعاف، على حدّ قوله. وأضاف السجناء في التسجيل الصوتي: "نحن مستمرّون في إضرابنا، نرفع أصواتنا من داخل الزنزانات دفاعاً عن حقنا في الحرية التي طال انتظارها، رغم الوعود المتكرّرة ورغم التفاعل الشعبي الواسع المطالب بإنهاء هذا الملف. إن مطلب الإفراج عنّا ليس مطلبنا وحدنا، بل هو مطلب شعب البحرين بأسره، الذي يؤمن بأن مكان شباب الوطن بين أهلهم، لا خلف الجدران"، على حدّ وصفه.

وأضاف السجناء من داخل سجن جو المركزي أن عدداً من السجناء مسجون منذ أحداث ما سُمّي



الوجه الآخر للشرق الأوسط: نبوغ العلماء وجائزة نوبل

برغم مرور أكثر من ثلاثة أرباع القرن. ومع إصرار حكومة البحرين على استمرار علاقتها بقوات الاحتلال، لا يمر أسبوع بدون خروج تظاهرة داعمة لأهالي غزة المحاصرين وضد الاحتلال بشكل مكشوف. وقد تعبت العصابة الخليفية من اعتقال المشاركين في هذه التظاهرات، فغصت السجون بهم ولم تتوقف، فلم تر أمامها سوى الاستسلام للإرادة الشعبية وشرب كأس السم على مريض. إنها قصة الحق المنهوب والنضال المشروع لاستردادته والسمود البطولي للشعب الفلسطيني من جهة، وفشل العالم عن رفع ظلامته وإنهاء معاناته من جهة أخرى. فاصبحت النتيجة حدوث حالة استقطاب حادة فرضت نفسها على الواقع السياسي خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

الأمريكيون يعتقدون أنهم هم الوحيدون القادرون على "فرض" سلام على المنطقة، وما هو الرئيس الأمريكي يعلن مبادرته لوقف إطلاق النار في غزة بعد أن كرر رغبته في الحصول على جائزة نوبل للسلام في إثر ذلك. مشكلتهم أنهم ليسوا طرفا مستقلا إزاء ما يجري، ولا يُخفون انحيازهم للكيان الإسرائيلي، ولذلك لا تحقق قراراتهم حول السلام بنجاح حقيقي، وكثيرا ما أدت إلى تأجيل الأزمات وليس حلها. ومشكلتهم الأخرى أنهم لا يضعون مصالح الشعوب في حساباتهم، بل يؤسسون سياساتهم على دعم الاستبداد والديكتاتورية ومراعاة مصالحهم الاقتصادية والسياسية الخاصة، ولا يهتمهم أمر الشعوب وحقوقها ومصالحها. وتساهم "إسرائيل" في هذه السياسات لأنها ترى مصلحتها بتأجيج

الأوضاع وتوسيع الصراعات بين دول المنطقة. إن أمام واشنطن فرصا لتغيير توجهاتها وألوياتها وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تضع في اعتبارها ضرورة حل المشكلة الفلسطينية على أساس عادل يضمن للسكان الأصليين حقوقهم المشروعة. أما سياسات التخندق والانحياز الفاضح والتهديد بالعدوان واستعراض أدوات القوة وإرسال طائرات بي 1 بي و بي 52 ونشر السفن العسكرية في البحر المتوسط والخليج، فإنما يؤجج الأزمات ويقضي على فرص السلام وأفاقه. فمن الذي يهدد الأمن؟ ومن الذي يهدف لإحلال السلام؟ من يحمل راية العدل والسلام في منطقة عانت، وما تزال تعاني، من غياب الدور الدولي الفاعل، وتهميش جهود الأمم المتحدة. وما لم تتغير هذه السياسة فسوف تبقى المنطقة في حالة اضطراب سياسي وأمني، وسيعاني مواطنوها من ذلك. أهذا ما تسعى إليه واشنطن؟ وهل يستحق من يسعى لذلك جائزة نوبل للسلام؟

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

10 أكتوبر 2025

السياسية العالمية. كما لم يستطع فصلها عن توازن القوى العالمي الذي ساد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبرغم تقادم الزمن، استمرت الشعوب العربية والإسلامية والكثير من شعوب العالم الثالث في التماهي مع قضية فلسطين واعتبارها محورية في الصراع الدولي خصوصا ما يرتبط بالحريّة وحق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان. وبقي الغرب أسيرا لأطروحاته وما يعتبره من ثوابت يمثل حماية "إسرائيل" أحدها. وأصبحت القضية تعكّر المزاج السياسي بين الحين والآخر، فباعت داعمو القضية الرأي العام في المهرجانات والمناسبات العامة بالهتاف من أجل فلسطين أو رفع علمها. وتعددت هذه الحالات في الأوان الأخير، خصوصا بعد ما حدث في مهرجان "جلاستونبري" الغنائي في شهر يونيو الماضي عندما هتف أحد المغنّين بقضية فلسطين رافعا علمها ومشجعا الحاضرين على متابعتها. وما أكثر محاولات اللوبي الصهيوني لتحويل تلك المواقف الى قضايا معاداة السامية ولكنها لم تفلح في ذلك.

هذه المواقف تساهم في توسيع دائرة الاهتمام بها. كما أن لها مصاديق أخرى. فمثلا في الجلسة العمومية السنوية للأمم المتحدة الشهر الماضي انسحبت وفود الدول العربية والإسلامية وغيرها من القاعة عندما جاء دور رئيس الوزراء الإسرائيلي لإلقاء خطابه، وكان مشهدا محرجا للوفود الغربية، نظرا لسعة الاحتجاج ودلالاته. كما أن الدعوات التي انطلقت مؤخرا لمنع الفرق الرياضية الإسرائيلية من المشاركة في دورات كرة القدم التي تنظمها أليفيا و "يوفيا" كانت موقفا أخرج الدول الغربية وكشف سعة دائرة الرفض للاحتلال

في غمرة الحوادث التي تعصف بالمنطقة والعالم، ربما لم يخطر على بال أحد أن يعلن عن فوز عالم أردني من أصل فلسطيني بجائزة نوبل للكيمياء. فقد اعتادت فلسطين وأهلها أن يُغيبوا عن نشرات الأخبار السّارة ويحوزوا نصيب الأسد من أخبار القتل والحرب والنزوح عن الأرض، وربما الإرهاب. فكل ذلك ينسجم مع الأجندة الصهيونية التي تسعى لمحو فلسطين من خريطة العالم وإبعاد أهلها عن الانتماء للإنسانية وما يتصل بها من حبّ وعلم وعطاء. لذلك كانت مفاجأة كبرى ان يُعلن المشرفون على جائزة نوبل عن فوز عمرو ياغي بالجائزة، فتلك شهادة ليس على نبوغه في مجال تخصصه فحسب، بل على أن فلسطين قادرة على إنجاب ذوي العقول ونوابغ العلم، وأن سياسات الاحتلال والقتل والتهجير ليست كافية للقضاء على عبقريّة هذا الشعب الذي تمرد على الموت والفناء أكثر من ثلاثة أرباع القرن، وما يزال يستصفي على محاولات أعداء الإنسانية لإلغائه من الوجود والتاريخ الإنساني.

لقد ارتبطت فلسطين بالوجدان العالمي منذ احتلالها، فدعمها الأحرار والمظلومون في بقاع العالم، ولم يحظ المحتلون بدعم معنوي أو أخلاقي سوى من القوى التي تجاوزت مقولات الإنسانية ومنظومات الأخلاق والقيم، وبقيت منارة في عالم النضال اهتدى بها المناضلون وطلّاب الحريّة، بينما بقيت "إسرائيل" ممثلة للقوى الامبريالية والاستعمارية، وما تزال كذلك. وفشل عالم القرن العشرين في حل المشكلة الفلسطينية، ولم يكن القرن الحالي أكثر إنجازا منه في هذا المجال. لذلك استمرت المشكلة قرابة ثمانية عقود متحدية

الضمير الإنساني، خصوصا في حال توسع نار الصراع. وأصبح واضحا أن الاحتلال لا يستطيع البقاء إلا باختلاق الأزمات والصراعات والحروب، لإبقاء عناصره في حالة توتّب دائمة تحسبا لحدوث تطورات تهدد الكيان وقاطنيه. وبقي الفلسطينيون طوال الأزمنة مشردين في الأوصاف، ولكنهم ثابتون على عهدهم لبلدهم بنحريه وتحقيق أمنه. ووقف العرب والمسلمون وأغلب أحرار العالم مع فلسطين، وناهضوا الاحتلال بما هو متاح لهم من وسائل. فتارة اعتبروا الاحتلال حركة عنصرية، فأصدرت الأمم المتحدة قانونا مفاده أن الصهيونية تعني العنصرية، ولكن هذا القانون ألغي في العام 1993 بضغوط أمريكية وغربية. وتارة ربطوا الاحتلال بالمشروع الإمبريالي الرأسمالي وما يعنيه من استعمار وتوسع وهيمنة.

ولعل الخطيئة الكبرى التي ارتكبتها الغرب إعلانه الذي لم يتغير بضمّان من الاحتلال، وعدم السماح بتهديده. المشكلة التي يواجهها هذا الغرب اليوم أن الوعي العالمي أدرك استحالة استمرار الوضع الراهن، خصوصا بعد فشل الاحتلال في إلغاء فلسطين وشعبها وهويتها ليس من الذاكرة التاريخية فحسب، بل من الحسابات



التضحيات لم تتوقف والأهداف ثابتة

البقية من صفحة 1

إنها العدالة الإلهية التي يفترض بالبشر الاحتذاء بها وممارستها في الحياة العامة. إنها مصدر القيم التي يفترض أن تكون أساسا للتقنين والتشريع خصوصا في عالم اليوم الذي يفتقد للرافعة والرحمة المنطقين من الإيمان بالله أولا والانتماء للإنسانية ثانيا. في ظل هذا الفراغ الأخلاقي والمعنوي يترقب على كراسي الحكم في المنطقة العربية أشباه رجال توارثوا مناصبهم من آبائهم الذين استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله، وأصبوا يتحركون على قاعدة أن الحكم حقهم الطبيعي وأن الله خلقهم ليحكموا الآخرين ويتحكموا في مصائرهم. هذه الفلسفة لا تستطيع أن تؤسس لحكم عصري قائم على الوثام والتفاهم والتوافق خصوصا في قضايا الحكم وفلسفة الحياة والهدف من وجود الإنسان على وجه هذا الكوكب.

في الحقيقة الأخيرة تركزت ظاهرة إزهاق أرواح البشر خصوصا من قبل حكام السعودية. وتعددت حالات الإعدام بدون توقف خصوصا في ظل حكم محمد بن سلمان، الذي روجه الغربيون قبل أن يرث الحكم من أبيه بأنه سيكون "إصلاحيا" وأنه سيقود السعودي إلى برّ الأمان وينشر فيها قيم العدالة والشراكة والشفافية. ولكنه سرعان ما فتنك بمواطنيه. وفي مثل هذا الشهر قبل سبعة أعوام ارتكب واحدة من أبشع الجرائم المؤثقة، عندما أمر سفاحيه بتمزيق جسد الإعلامي السعودي، جمال خاشقجي داخل مبنى القنصلية في أسطنبول. وبرغم الضجة الدولية آنذاك، إلا أن غياب المبدئية والإنسانية عن السياسات الغربية وفر له حصانة وأعادته إلى دائرة السياسة والحكم، ولم يصدر بحقه أي حكم أو إجراء رادع. وهكذا أكد "العالم الحر" قدرته على التعايش مع القتل والسفاحين والطغاة والديكتاتوريين بدون أن يكون هناك رادع من مبدأ أو وخذ من ضمير. كما أعلن الغربيون للحكام المستبدين أنهم سوف يستمرون في سياسة غض الطرف عما يجري في هذه البلدان، طالما رضخ الحكام لمطالبهم وسعوا للتطبيع مع "إسرائيل" والتزموا بتصدير النفط بالكميات التي يحتاجها الغربيون والأسعار التي يرضونها. وشعر حكام السعودية، خصوصا محمد بن سلمان، أن لديه حصانة من القانون الدولي وأن أحدا لن يستطيع تهميشه طالما بقي مسيطرا على أموال بلاده وثرواتها. هذه المقايضة (التخلي عن الإنسانية في مقابل الحصول على النفط والاستثمارات السعودية)، أوصلت الأمور في الوقت الحاضر إلى ما هي عليه الآن، وحالت دون قدرة القضاء الدولي على ممارسة دوره في مقاضاة المجرمين والمعذبين وسارقي أموال الشعوب.



لم يمُت، بل رحل إلى السماء

واهرج العيش في فضاء القصور طرت بالروح للسماء كالصقور واحتضنت الوجود ملء الصدور وأغمض العين كي ترى طيف حور واذكر السالفين عند القبور لحياة عزيزة في حبور ويعم الوجود لحن الطيور عاشه الناس في غياب البذور يحضن الضائعين كل الدهور واقتحم جمعهم كليث هصور تتمطى كناقفة في البرور خوفا يكسرون صم الصخور غير طيف مرابط في الثغور يتهدى بنشوة المغرور وسينجو من الدم المهودور فيه معنى خلودهم والحضور

اركب البحر فالمنى في البحور إنه المجد في يديك إذا ما وامتطيت النضال دربا لعز لا تخف إن دهتك نكبة يوم واستعد ذكريات من كان شهما أنت من معشر النضال ورمز من محياك سوف يطلع فجر سيمضي من الوجود ظلام أنت الحياة فيك وجود سير إلى النصر لن يصيبك غم لا تبطيء خطاك، عند نزال هذه غرة وفيها الضحايا دورهم دمرت ولم يبق شيء وبغى الاحتلال في كل شبر ظن أن الرجال ماتوا جميعا فاته أن للضحايا وجودا

يتحداهم كليث هصور فتطير النفوس مثل النصور بنس من يعتدي على الجمهور ليس فيه إلى الإبا من جذور في هدوء يسود حيننا ونور في جنان فسيحة وقصور سوف يهنا يوم الجزاء بحور مثل قن محطم مكسور وتصلي لربها في سرور لم يكن رغم ذلك بالمقهور وجهه كان كاملا كالبدور رابط الجاش راسحا كالجذور فانجلي عن طريقه كل سور لم يكن فيه لوثة من غرور وسقي زرعه بماء طهور إنك اليوم في خمائل وزهور مثل صوت الأذان عند السحور ثائر، صامد مدار العصور

لا يموت الشهيد بل هو باق عبق من ثراه يهتف فينا إنما المعتدون شر عظيم إن من يقتل الحمائم ذئب فهناك الحياة حطت رحالا يا رجال السماء طبتم مالا إن من يركب الصعاب كبير ليس يرضى بأن يعيش ذليلا روحه في الذرى تعيش مناهها لم تمت روحه وقد أعدموه قلبه كان ثابتا مثل صخر همم أن يكون في كل حين قصة الصامدين فيه تجلت هزم الظالمين فازداد خلما طلعت شمس على الأفق تزهو غن يا بلبل التحرر فينا رد اللحن في فضائك فجرا عشق الوالهن قصة شعب

لذلك وجد حكام البحرين أنفسهم في مأمن من العقوبة، وأصرّوا على إبقاء رموز الوطن والشعب وراء القضبان، ونكّلوا بهم أيما تنكيل. وها هم يقضون عامهم الخامس عشر وراء القضبان، في أوضاع معيشية حاطة بالكرامة الإنسانية، وأوضاع صحية رديئة. ومرة أخرى، غاب نجم "ولي العهد الإصلاحي" الذي سار على نهج أسلافه في القمع والاضطهاد وحرمان المواطنين من حقوقهم المشروعة خصوصا في جوانب الشراكة السياسية والحكم. وقد أدرك البحرينيون هذه الحقيقة منذ عقود، وأن الغربيين لن ينفذوا الشعوب من الاستبداد والديكتاتورية، مهما كان الأمر. إنها دروس لم تتحقق إلا بعد تقديم التضحيات الكبرى والشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الحق والعدل والحرية. ولم تتوقف معاناة الأحرار، ويكفي للتدليل عليها ما تعانيه الأمعاء الخاوية في سجون جو والقرين والحوض الجاف من جوع وإنهاك وأمراض. وبهذا الإدراك تعمقت قناعة الأجيال المتعاقبة بعدم جدوى التعويل على المقولات الهادفة للتخدير والإلهاء، وأن عليها مواصلة درب النضال حتى يتحقق التغيير الحقيقي الذي يجعل الشعب مصدر الشرعية والحكم، ويزج بالطغاة في مزبلة التاريخ.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين